المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: جودة التعليم العالي في العراق بين معضلات الواقع ومتطلبات النهوض
اسم الكاتب: م.د. علي سلمان الصايل، أ.م.د. خضر عباس عطوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2044
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جودة التعليم العالي في العراق بين معضلات الواقع ومتطلبات النهوض

الأستاذ المساعد الدكتور
خضر عباس عطوان(*)

المدرس الدكتور
علي سلمان الصايل(**)

إياكم ومحقرات الذنوب فان الصغير منها يدعو إلى الكبير، وقليل من العود أثقلت ظهور الحطابين، ومن الهفوة كثرت ذنوب الخطاءين. (قول مأثور)

المقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي، وتحديدا الجامعية منها، مركزا حضاريا فكريا وعلميا. وتكمن وظيفة هذه المؤسسات في جوانب سلوكية وعلمية–مادية، كبناء الأجيال وتطوير الوعي العلمي والثقافي لدى المجتمع. وقبلها في تعليم العلوم وطرق التفكير لدى الطلبة، وتقديم البحوث والدراسات وتطوير العلوم والتكنولوجيا بما يساهم في تطور الحياة الإنسانية. لهذا اصطبغت برداء كونها حرما آمنا، وأعطي لها اهتمام خاص.

ونظرا للأهمية العلمية والعملية التي تحظى بها المؤسسات الجامعية (في التعليم العالي)، فقد أصبح تصنيف الجامعات أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة التعليم والبحث العلمي في صلب الاهتمام. وقد دفع الإعلان عن هذا التصنيف العديد من جامعات العالم إلى وضع سياسات واستراتيجيات لتأهيل نفسها أكاديميا للرفع من مستوى مخرجاتها العلمية وجودتها.

ولقد أريد بالجودة الوقوف على حقيقة وضع الجامعة في المجتمع، وقدرتها على البقاء من غير دعم حكومي كامل، بمعنى بقائها في محيط تنافسي كامل. ولدينا هنا معايير لقياس الجودة للمؤسسة التعليمية (الجامعة)، ومادة أساسية لكل مؤسسة تعليمية. ومن ناحيتها، فان كفاءة وجودة المؤسسة التعليمية الجامعية تقاس بموجب معايير متعددة منها: جودة التعليم، جودة هيئة التدريس، حجم المؤسسة، المخرجات،... اما المادة الأساسية للمؤسسات الجامعية بما تضمه من كليات ومراكز بحثية فهي تكمن في أربعة أضلاع: المدرس، الطالب، المنهج، سوق العمل (مع ملاحظة ان هناك فوارق عمل بين الكليات وبين المراكز البحثية)، ولا يمكن فهم العملية التعليمية دون ذلك. والبؤرة في كل ذلك هو الحرية الأكاديمية المتاحة من قبل المجتمع والجامعة للمدرس في إيصال المنهج المعبر عن متطلبات سوق العمل إلى الطالب، حتى يكون الأخير قادرا ومتلقيا لقدر من التعليم يعينه على تولي شئونه بنفسه.

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين
(**) كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين

ان عملية التعلم هي عملية مركبة، وهناك بالطبع اختلاف بين المواد العلمية والتكنولوجية الصرفة بوصفها مواد من السهل قياس مخرجاتها، وبين المواد السلوكية، أو ما يتعارف عليه بالعلوم الاجتماعية، وبضمنها العلوم السياسية حيث تظهر صعوبة في قياس مخرجاتها. الا انه في العموم، كلاهما يتطلبان مهارات وطرقا خاصة في التدريس طالما ان المدرس يقوم بدور مركب من ثلاثة أعمدة: التعليم، التدريب، والتحفيز. وفي كلاهما أيضا، الجامعة تركز على تحقيق موائمة بين المدرس والمنهج وسوق العمل. والخدمات التي تقدمها الجامعة لسوق العمل، عبر المدرسين والمناهج المتبعة، تتعلق بتنمية مهارات خريجيها ليكونوا قادرين على التكيف مع تلك المتطلبات، وتقديم الاستشارات والدراسات وتطوير كلاهما العلوم والتكنولوجيا؛ مما يستلزم إمعان الفكر وتوظيف العقل لدى الطلبة مثل القدرة على التفكير الاستدلالي والتأملي والإبداعي والناقد، بالإضافة إلى منحى هام في طرق التدريس وهي القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار والتنبؤ والتخيل وتكوين نماذج وأنماط وتراكيب؛ مما يكسب الطلبة مرونة في التفكير وانتقال أثر التعلم على حياتهم. وتعتبر عملية حل المشكلات من أعقد الأنشطة العقلية ذات المستوى الأعلى المتضمنة لقدرات متعددة، مثل: التخيل والتصور والتذكر والتجديد والتعميم والتحليل والتركيب،...

والأضلاع السابقة تشكل المتغيرات المهمة في إعطاء التعليم الجامعي جودته، وهذا الاستنتاج لا يرتبط بدولة ما، انما هو تحليل يمكن سحبه على كافة الجامعات، وبضمنها العراقية. وعليه، انطلاقا من أهمية الإضلاع في أعلاه، والحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث التي تتقصى معايير الجودة وما يرتبط بها في مجال تطوير التعليم العالي، تبرز الحاجة إلى تقييم واقع التعليم العالي في العراق، وتقييم الجامعات العراقية، بدل الاكتفاء بوضع الرأس بالرمال والقول ان التعليم جيد. وطرح علاجات للمعضلات القائمة في ضوء المعايير العالمية، وما طرحته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية/ مركز الجودة والاعتمادية/ الوزارة)، وما يطرحه أعضاء هيئات التدريس من علاجات، أملا في ان يساهم هذا البحث في فتح مداخل لعلاجات ترفد التعليم بدافعية جديدة.

-معضلة البحث:

يثير البحث التساؤلات الآتية:

-هل سبب التدهور في التعليم هو عدم تطبيق معايير الجودة، ام في عدم مراعاة متطلبات سوق العمل؟

-وهل معايير الجودة مختلفة عن معايير ومتطلبات سوق العمل؟ وما هي العلاقة بين إدارة الجودة وبين مراعاة متطلبات سوق العمل في التعليم؟

-هل معضلة التعليم في العراق هي ظاهرة مركبة؟

وهذه الأسئلة تعبر عن المعضلة البحثية التي يحاول البحث كشفها وصولا إلى مقترحات لتجاوزها أو للتخفيف منها أو توجيه الأنظار نحوها.

-أهداف البحث:

ان الحديث عن دور للجامعة في خدمة المجتمع، والحديث عن جودة التعليم في جامعة ما، يستلزم معرفة مسالتين:

-مخرجات التعليم الجامعي،

-وحاجات المجتمع من الجامعة.

والحكم في وجود علاقة متسقة بين المسالتين هو مدى تطبيق الجامعات لمواصفات قياسية متفق عليها، مما يجعلها قادرة على المنافسة. والخلل في هذه العلاقة يفيد بوجود خلل في واحد أو أكثر من الآتي: أنظمة العمل الجامعية، خلل في القيادات الجامعية، خلل في المناهج،.. بحيث لا تكون هناك علاقة متسقة، مثلا ان تضع الجامعة تخصصات لا يحتاجها المجتمع أو يحتاجها بنسبة محدودة. وذلك يتسبب بـ: هدر وضياع في الموارد المتاحة (مالية، ووقت، وبشرية من كفاءات علمية وطلبة أذكياء). عدم القدرة على كسب ثقة المنتفعين من المخرجات الجامعية (بحث وتطوير، نشر علمي، استشارات، طلبة خريجين،...).

ويسعى البحث إلى الآتي:

-كشف وتحديد أبعاد جودة التعليم في الجامعات العراقية،

-تشخيص دور كل من عناصر الجودة وتأثيره في الآخر،

-اقتراح السبل التي يعتقد بأنها تقلل من آثار ظاهرة انحراف التعليم عن غاياته وتعالجها.

-فرضية البحث:

تحقيقا لذلك، يفترض البحث الآتي:

-جودة التعليم هو نتاج العلاقة المتوازنة بين المنهج ومتطلبات سوق العمل.

-انحطاط التعليم نتيجة للفساد العلمي.

وقد اعتمد البحث في إثبات أو دحض فرضيته الاستقراء منهجا[1].

-مصطلحات البحث:

يقتضي الحال أولا بيان مضامين المصطلحات، كما وردت في البحث:

الجودة (Quality): هي درجة توافر معايير محددة في مؤسسة أو عمل المؤسسة، وتكون تلك المعايير متفق عليها عالميا.

المنهج: هو مجموعة الخبرات والأنشطة المخططة والتي تعطى داخل القسم أو خارجه ضمن خطة علمية تسعى لإحداث تغيرات مرغوبة في سلوك المتعلم، من أجل تمكنه من التكيف مع البيئة المحلية والعالمية وسوق العمل والمستفيدين، حيث أنها تهدف إلى إشباع رغبات الطلبة وسد حاجاتهم عن طريق المعرفة النظرية والممارسة العملية.

الجودة في التعليم: تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما، بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمنا، من قبل المستفيد[1].

1-الاستقراء، ومعناه تتبع المسائل المتماثلة للوقوف على قاعدة كلية تجمعها ينطوي على عملية تفتيش وتتبع لكل المتماثلات ثم النظر فيها واستخلاص قاعدة كلية تبين القدر المشترك في هذه المتماثلات ويقصد بالمنهج الاستقرائى استخراج القاعدة العامة (النظرية العلمية) أو القانون العلمي من مفردات الوقائع استنادا إلى الملاحظة والتجربة

ضمان الجودة (Quality Assurance): عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت المناسب للتأكد من تحقق الجودة المرغوبة وفقا للمعايير الموضوعة، بمعنى إنها وسيلة للتأكد من ان المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجامعة قد تم تعريفها، وتحقيقها، بما يتوافق مع المعايير الأكثر قبولا على الصعيد الدولي. وان مستوى الخدمات التي تقدمها الجامعة، من تعليم وأبحاث وخدمة مجتمع واستشارات وخريجين،... تستوفي توقعات مختلف المنتفعين والمستفيدين من تلك الخدمات[2].

الاعتمادية (Accreditation): وهي مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الجودة من اجل ان تتأكد من ان المؤسسة التعليمية الجامعية قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات أو جهات التقويم، وان برامجها تتفق مع المعايير المعتمدة، وان لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتطوير المستمر لأنشطتها الأكاديمية وخدماتها الجامعية[3].

جودة الأداء في التعليم: بمعنى مدى انطباق معايير قياس جودة الأداء الذي تعارفت عليه عدة جامعات عالمية، اذ كلما ابتعدت المؤسسة التعليمية عنها كلما اقتربت من وصف تراجع الجودة أو الفساد العلمي. وبارتفاع المؤشرات السلبية يزداد الابتعاد عن الجودة، وخلافه صحيح. والمعايير هي: الحضور العلمي العالمي، الموائمة مع حاجات السوق المادية والفكرية، رضا المستفيدين (الطلبة والسوق): العلنية والشفافية: الاستقرار والاستقلال الأكاديمي، وجود أعراف أكاديمية، البنى التنظيمية: سيادة القانون: ضبط الفساد العلمي ..

إدارة الجودة في التعليم العالي (Total Quality Management): وهو نظام يساهم في تطبيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية، بهدف التحسين والتطوير في مجمل مدخلات وعمليات ووظائف المؤسسة التعليمية، متوائما مع حاجات المستفيدين والمنتفعين الأساسين وهم الطلاب وسوق العمل المادي والفكري.

سوق العمل: وهو المستقبل النهائي لمخرجات التعليم، من طلبة، أفكار، بحث وتطوير، استشارات، خدمة مجتمع،... وقد يكون سوق العمل مادي أو فكري، مثل صناعات أو أسواق، أو وحدات صنع واتخاذ قرار، أو أفكار ومنتديات حوار أو المجتمع ذاته بما يتطلبه ويحتاجه من إدامة للفكرة الوطنية وللحوار،...

الفساد العلمي:استغلال العمل الأكاديمي لغرض التربح الشخصي، أو استغلال الصلاحيات الأكاديمية بقصد الإيذاء الشخصي، أو التعمد في التجاوز على المهنية في العمل الأكاديمي. وما يرتبط بذلك من تغالب وتكالب في الاستحواذ واستغلال مناصب القيادات الجامعية لإغراض شخصية أو فئوية ضيقة.

وفي معالجته للموضوع، جرى تقسيم البحث إلى الآتي:

2-انظر، " مشروع مدارس الجودة الشاملة "، الإدارة العامة للتربية والتعليم بمكة المكرمة، الموقع: http://www.jeddahedu.gov.sa/deboloper/iso/index

3-دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية (مركز الجودة والاعتمادية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) --

4-دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية المرجع السابق

-التعليم العالي والجودة
-الواقع الراهن للتعليم العالي
-نحو إستراتيجية تعليمية لإدارة الجودة الشاملة

--التعليم العالي والجودة

طبقت الجودة ابتداءا في المجالات الصناعية والإنتاجية، لتقليل الضائع والتلف وضمان منتج قادر على المنافسة، وبمعايير إنتاج جيدة. بعدها اتجه إلى تطبيق معايير الجودة[0] في قطاعات إنتاجية وخدمية أخرى، وبضمنها التعليم الجامعي. ولقد تعدد المحاولات فيما يتعلق بتعريف الجودة في مجال التعليم الجامعي، نتيجة إدراك الأهمية التي تنطوي عليها إدخال المصطلح وتطبيقاته على التعليم. ويمكن توضيح المحاور الرئيسية التي ركز المهتمون جهودهم على إدخال الجودة عليها، وهي: ربط تعريفات الجودة بالأهداف، وبالمدخلات والعمليات الوصفية، والسعي لتحقيق توازن بين الكم والكيف في العملية التعليمية، علاوة على ربط العملية التعليمية بتحقيق معرفة شاملة في مختلف العلوم[0].

فما المبررات التي تؤدي إلى تطبيق الجودة الشاملة في مراحل التعليم العالي؟

لقد استأثر مفهوم الجودة في التعليم الجامعي على اهتمامات الباحثين، وقد حاول بعضهم إعطاء تعريف لمفهوم الجودة في التعليم كل حسب رؤيته مع الاحتفاظ بالمضامين العامة لمفهوم الجودة بشكل عام. وبعيدا عن التعاريف التي تتناول موضوع الجودة في التعليم الجامعي، فالواضح ان له معنيان مترابطان أحدهما حسي والآخر واقعي، ففي المجال الواقعي تلتزم المؤسسة بانجاز مؤشرات ومعايير حقيقية واضحة ومحددة ومتفق عليها في المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية. فيما يتناول المعنى الحسي مشاعر وأحاسيس المستفيدين من الخدمات المقدمة وهم المتعلمين (الطلاب) وأولياء الأمور[0].

5-تعرف الجودة الشاملة على أنها "أسلوب أو نظام إداري يهدف إلى زيادة فاعلية الأداء والإنتاج من خلال تطوير وتحسين العمليات والنظام القائم والمكون من مدخلات وسلسلة خطوات ومخرجات مستخدما أسلوبا علميا مميزا بحيث يتم ذلك بمشاركة جميع العاملين في المؤسسة بهدف تحقيق رغبات ومتطلبات المنتفعين سواء الداخليين أو الخارجيين" بن يمينا السعيد، و وقجه رضا: دور وأهمية الجودة الشاملة في عملية التقويم التربوي مجلة علوم إنسانية (جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة) العدد / http://www.ulum.n1/c38.htm

وقد عرفها معهد الجودة الفدرالي في الولايات المتحدة على أنها " منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل، إذ يتم استخدام الأساليب الكمية من اجل التحسين المستمر في العمليات والخدمات"، وهذا التعريف يوضح المفهوم الشمولي لإدارة الجودة والذي يقتضي التعرف على رغبات وحاجات المستفيدين بحيث تتم ترجمتها إلى معايير فنية يبنى عليها تقديم الخدمة للمستفيد بما يحقق الرضا والسعادة له مأمون الدرادكة و طارق الشبلي: الجودة في المنظمات الحديثة، عمان دار الصفا للنشر والتوزيع " "

6-للتفصيل انظر،المؤتمر التربوي الثالث:الجودة في التعليم العام كمدخل للتميز الكتاب الأول - أكتوبر الجامعة الإسلامية/ غزة

7-للتوسع انظر،أ خضر عباس عطوان و م علي سلمان الصايل: التعليم العالي في العراق بين متطلبات إدارة الجودة وحاجات سوق العمل والواقع المعاش (مع إشارة إلى منتج التعليم في العلوم السلوكية) مؤتمر كلية العلوم السياسية-

وبالنظر إلى أهمية الارتقاء بالعملية التعليمية التي تقوم بها المؤسسات الجامعية، وحتى تكون تلك المؤسسات قادرة على المنافسة، فان مراعاة متطلبات الجودة يحفظ للجامعة مكانتها ويعينها على مراعاة الجوانب التي تستطيع من خلالها الارتقاء بمستواها وبمستوى الخدمات التي تقدمها. واليوم هناك اتفاق على كون كفاءة الجامعة وجودتها تقاس على عدة معايير عامة، وأهمها[0]:

:- جودة التعليم،ويتمثل جودة التعليم من خلال مدى حضور خريجو المؤسسة التعليمية في الأنشطة المختلفة، وكم ونوع الجوائز العالمية التي يحصلون عليها،

-- جودة هيئة التدريس، وتتمثل جودة هيئة التدريس من خلال مدى حضور الأكاديميين والعلماء العاملين في المؤسسة التعليمية في الأنشطة المختلفة، وكم ونوع الجوائز العالمية التي يحصلون عليها، إضافة إلى كثرة الاستشهاد بهم عالميا،

-- مخرجات البحث، بمعنى أعداد البحوث العلمية والسلوكية التي تنشرها المؤسسة سنويا، والتي يرد ذكرها في، دليل التوثيق العلمي للبحوث الأساسية (SCI)، دليل النشر العلمي الموسع (SCIE)، ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (SSCI))

)- حجم المؤسسة، ويقصد به نسبة الانجاز العلمي (جودة التعليم وجودة هيئة التدريس) إلى حجم المؤسسة (الأبنية والكليات والأقسام الموجودة فيها، والكلف التي يجري إنفاقها).

وينبغي ان لا يفوتنا القول، ان الغرض من ضمان الجودة في التعليم الجامعي يتحدد في[9]:

- التحقق من أن الجامعة أو برنامج التعليم يحقق الحد الأدنى من المعايير
- مساعدة التدريسيون والباحثون والطلبة الجدد على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج مقبولة
- حماية مؤسسات التعليم العالي من الضغوط الخارجية والداخلية الضارة
- إشراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين جميعا في التخطيط والتقييم المؤسسي
- توفير معلومات وبيانات واضحة ودقيقة للمنتفعين (صناع القرار، رجال الأعمال، مؤسسات القطاعين العام والخاص) حول نوعية ومستويات البرامج المطروحة
- إصدار أدلة للممارسات، وبرامج مراجعة وتقييم الأداء المؤسسي
- ضمان أن الأنشطة التعليمية للبرامج المعتمدة تلبي متطلبات ضمان الجودة وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة والتدريسيين، والطلبة، والدولة، والمجتمع

جامعة النهرين (نحو دور فعال للتعليم العالي في إعادة الأعمار والبناء في المرحلة الراهنة) كانون الثاني

8-سعيد الصديقي:الجامعات العربية وجودة البحث العلمي، قراءة في المعايير العالمية مجلة المستقبل العربي (بيروت) العدد) /) وما بعدها

9-انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: المؤسسات الأبحاث السياسية في الجامعات العراقية والبحث العلمي مجلة المستقبل مركز العراق للأبحاث عدد آذار وكذلك، معهد تنمية الموارد البشريةhttp://www.alacademia.org/hri.asp

- توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بالأعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية
- تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تقدمها الجامعة.

لقد أصبح تقسيم الجامعات وتصنيفها أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية في صلب اهتمام الأكاديميين والسياسيين على السواء. واذا كانت المخرجات العلمية هي المعيار الأبرز لقياس مستوى الجودة، فان حجم المدخلات ونوعيتها التي يعكسها أساسا مستوى الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير يشكل العصب الحساس في أي إستراتيجية لتطوير المؤسسة التعليمية، والتي ترافق الأبنية والتجهيزات والفلسفة الواضحة والبيئة المناسبة، والحرية الأكاديمية.

ونظرا لأهمية ودور الجودة في التعليم فمن الضرورة إدخال نظام الجودة، حيث يترتب على ضوئها أن تسعى القيادات الجامعية إلى إجراء عمليات التحسين المستمر على الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب والمستفيدين، على أن تأخذ بعين الاعتبار أراء ومقترحات الطلاب وأرباب سوق العمل تجاه المناهج وطرق التدريس والمناخ التعليمي عموما لكي تتمكن المؤسسة الجامعية من توظيف عمليتي التعليم والتعلم بما يتوافق وقدرات واستعدادات واحتياجات الطلاب باعتبارهم عنصرا حيويا في نظام الجودة، لاسيما وان الجودة تقوم في الأساس على المشاركة وروح العمل الجماعي( ).

من خلال ما تقدم يتضح أن إدارة الجودة في النظام التعليمي ينبغي أن تمثل حركة دائبة ومستمرة نحو التحسين والتطوير في مجمل مدخلات وعمليات ووظائف المؤسسة الجامعية، كما ينبغي أن ترتبط أساسا وقبل كل شيء بحاجات المستفيدين الأساسين وهم الطلاب وسوق العمل، لذا يجب أن تكون جميع عمليات التحسين والتطوير متجهة نحو تحقيق هذا الهدف. وان تأخذ بنظر الاعتبار القيم المعبرة عن الجودة في التعليم، وهي(٠):

:–المشاركة: وهي تحمل الطلبة والآباء ورجال الأعمال لمهارات الجودة وحل المشكلة

––المبادأة: قيام الهيئة التدريسية بتبني قيما وطرق وأساليب جديدة داخل المؤسسة

––التطوير المستمر: لتدعيم قيم التربية لدى الطلبة من خلال استغلال الموارد المتاحة

––سرعة رد الفعل:الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلك (الطالب وسوق العمل) من خلال تحسين جودة التعليم

هـ–الرؤية الإستراتيجية: اعتبار أن كل شخص رائد للجودة وترجمتها إلى خطط

––المنفعة والتعاون: تبادل التفاعل بين الجامعة والمجتمع.

–– المبررات التي تدعو إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي

الملاحظ ان هناك تخلف كبير للجامعات العراقية مقارنة مع نظرائها من الجامعات التي توجد في شروط اقتصادية واجتماعية مقاربة أو مشابهة، ليس بسبب قصور مؤهلات أعضاء هيئة التدريس،

10–للتفصيل انظر، المؤتمر التربوي الثالث: الجودة في التعليم العام كمدخل للتميز مرجع سابق وكذلك، سعد بن طفلة: التعليم بين الولاية والخلافة صحيفة الشرق الأوسط اللندنية يوليو العدد11197

11— ماجد حمد الديب نائلة نجيب الخزندار: الجودة في التعليم " مدخل للتميز "، الجامعة الإسلامية في الفترة من " – " أكتوبر

فهم على قلتهم موجودون على شكل جزر معزولة او منعزلة، انما القصور هو القيادة الجامعية في المقام الأول التي بنت نفسها على أساس التغالب والتكالب، يليها التحزب الذي أنهى الروح المهنية الأكاديمية، ثم كثرة الدخلاء على التعليم الذين حولوا العمل الأكاديمي( ). وخلال المدة اللاحقة على العام طرحت عدة رؤى لتطوير التعليم العالي في العراق، وان الاستعداد لتطوير مؤسسات التعليم العالي لا يكتمل الا بتحديد الأبعاد المفقودة واستيفاء شروطها، ومنها الحريات الأكاديمية والتنظيم، والابتعاد عن الترابط مع الأيديولوجيات والسياسة،... وهذا ما يفرض على الأكاديميين معرفة الأسباب وراء ذلك التخلف، وفقا لتصنيفات ومعايير عالمية مقبولة.

ان الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم تتعرض للتغيير وذلك استجابة لموجة التغير التي تجتاح العالم بكل نظمه، علاوة على كون الاستجابة للتغيير يعد اهتماما بالمستقبل، ولعل محاولة تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي هي استجابة للعديد من التغييرات والتحديات والتي تشكل مبررات لتطبيق الجودة الشاملة( )، ويمكن إيجاز هذه المبررات على النحو التالي( ):

:-وفقا لأهم الدراسات التي رعتها مؤسسات أكاديمية كبرى، والتي قامت بتصنيف مكانة الجامعات عالميا، يلاحظ انه من بين أول ... جامعة محترمة أكاديميا وفقا لتلك الدراسات لا توجد أي جامعة عراقية( )

)-إذا كنا نعيش اليوم في عصر ملئ بالتغيرات المتسارعة فان الغد سيشهد تحولات علمية وتكنولوجية هائلة ستؤثر على المجتمع والأفراد، ومن المفترض أن يتأثر التعليم بتلك التغيرات التي حدثت والتي ستحدث مستقبلا، كما ستتأثر بالطبع مدخلات التعليم، وبالتالي أصبح من المفترض أ- تقوم مؤسسات التعليم الجامعي بإعداد أفراد يستطيعون بل يجيدون التعامل مع التكنولوجيا الحديثة،

--إن التدفق الهائل في كم وكيف المعرفة وسرعة تولدها وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة يفرض على العملية التعليمية أن تصبح مستمرة، وأن تصبح حياة الفرد سلسلة من التعليم والتدريب لتجعله يتكيف ومتطلبات الحياة والعمل، وذلك لكون النظام التعليمي مهما كانت مدته لن يستطيع تزويد الفرد بالقدر الكافي من المقومات اللازمة للمستقبل، فالمتخرج من الجامعة سيعيش بعد تخرجه سنوات عدة بأفكار ومفاهيم لم تكن نتاج لغيره من الناس أثناء حياتهم الدراسية، وكأنه يعيش في عالم مجهول، كما أن التغير المعرفي قد زاد من صعوبة التنبؤ بالتغيير والاستعداد له، فنجد المؤسسات التعليمية تجد صعوبة بالغة في تحديد ما سوف يحتاج إليه الفرد على المستوى البعيد.

12- خضر عباس عطوان: لماذا لا توجد أي جامعة عراقية بين أول جامعة في العالم؟ مجلة آراء (دبي) عدد وكذلك، د خضر عباس عطوان: التعليم العالي في العراق بين معضلة التحزب والمهنية الأكاديمية صحيفة الزمان العدد - التاريخ /// /

13- محمد الربيعي: المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق-نظرة تقيمية للبحوث المنشورة http//:www. alrubeail.com

14- خضر عباس عطوان و م علي سلمان الصايل: التعليم العالي في العراق بين متطلبات إدارة الجودة وحاجات سوق العمل والواقع المعاش (مع إشارة إلى منتج التعليم في العلوم السلوكية) مرجع سابق

15- خضر عباس عطوان: لماذا لا توجد أي جامعة عراقية بين أول جامعة في العالم؟ مرجع سابق

ولعل هذا يفرض على النظام التعليمي الاهتمام بالعنصر البشري الذي يتمتع بمستوى عال من المهارة والفعالية في شتى المجالات حتى يتسنى له التفاهم مع لغة العصر ومتابعة كل ما هو جديد من أفكار ومهارات وخبرات، ولعل ذلك هو المهمة الرئيسة للنظام التعليمي في المجتمع، إذ لا تتوافر مثل تلك الخبرات والتخصصات إلا من خلال مؤسسات تعليمية يتم التخطيط لها بشكل يتوافق مع الموارد كافة والإمكانات المتاحة في المجتمع.

-- العلاقة بين المنتفعين من الخدمات التعليمية الجامعية وإدارة الجودة الشاملة

هناك إجماع بين الباحثين والمفكرين الذين تناولوا موضوع الجودة على أن العميل أو المستفيد يعتبر المحور الأساسي لأنشطة الجودة، ويشمل ذلك المستفيد الداخلي (المتعلمين من الطلبة) والمستفيد الخارجي (سوق العمل)، فتحقيق رغبات المستفيدين يعتبر الأولوية الأولى في نشاطات الجودة الهادفة إلى التحسين المستمر والتطوير والذي يتحقق من خلال الاتصال بالمستفيدين للاطلاع عن كثب على حاجاتهم ورغباتهم والتعرف عليها، من أجل السعي نحو تقديم الخدمات التي تلبيها، حيث يعتبر التعرف على هذه الخدمات خطوة رئيسة يمكن من خلالها تحقيق الرضا والقبول لدى المستفيدين. ونظرا لكون حاجات المستفيدين متغيرة، وبالتالي فإن الجودة لا تستند إلى استقرار واضح وإنما هي قابلة للتطوير والتجديد(٠). في ضوء ذلك فإن فلسفة إدارة الجودة الشاملة تعبر عن أهداف تحققها للمستفيدين بغية تحقيق رضاهم عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة لهم، ولذا فإن هذا الهدف ينبغي أن لا يكون هدفا محددا نحققه ثم ننساه، وإنما ينبغي إدراك أن الجودة في مجملها تعبر عن هدف متغير، يشتمل على جملة من الأفكار على رأسها التميز والذي يعبر عن رغبات المستفيدين واحتياجاتهم وتوقعاتهم والتي يتم تقديمها على شكل تغذية راجعة تقدم للمؤسسة التعليمية (الجامعة) من أجل تحسين خدماتها بما يتناسب مع هذه الرغبات والتوقعات، مما يحتم بالتالي على المؤسسة تضع على سلم أولوياتها التوجه نحو المشاركة الفعالة لكل فرد في المؤسسة، مع السعي دوما نحو التحسين المستمر والتركيز على المفهوم الواسع للجودة من قبل العاملين والمستفيدين(١١).

من هنا فإن عملية التغيير في المؤسسة تأتي استجابة لتوجهات وتطلعات المستفيدين وهي من الظواهر الملازمة للوجود الإنساني، حيث تتطلب مقتضيات العصر والمتغيرات التي يشهدها إحداث تغييرات تمكن الأفراد من التكيف الإيجابي مع البيئة المحيطة، ولهذا فإن الأفراد المعنيين بالتغير ينبغي عليهم الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنهم من التوجه الصحيح نحو الهدف، والذي يشكل المستفيدون (طلبة وسوق عمل) المحصلة النهائية له في أي عملية تغيير، كما انه يشكل مفتاح النجاح أو الفشل للمؤسسة (الجامعة) القائمة على تقديم الخدمة للمستفيدين، لذلك اعتبر التوجه نحو حاجات ورغبات المستفيد أهم المؤشرات على نجاح مسيرة الجودة، وبالتالي فإن المستفيد يبني توقعاته على أساس المفاضلة، وعملية التنبؤ بحاجات ورغبات المستفيدين وتوقعاتهم تتطلب جهودا واعية ومدروسة وتقوم على استخدام أساليب ومصادر واقعية، تمد المؤسسة (اي الجامعة) بالمعلومات

16-خضير كاظم حمود: لجودة الشاملة وخدمة العملاء،عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع

17-للتفصيل انظر، المؤتمر التربوي الثالث: الجودة في التعليم العام كمدخل للتميز مرجع سابق

والبيانات الضرورية خصوصا وأن التركيز على المستفيد يتطلب تلبية رغباته والاستماع جيدا لملاحظاته واقتراحاته وإعطائه هامشا من حرية المناقشة والحوار. ويتحدد المستفيدون من نظام الجودة في الجامعة بالمستفيدين الداخليين وهم الطلاب، فيما يشمل المستفيدون الخارجيون أولياء الأمور والمجتمع وأصحاب الأعمال. والطلاب ينتظرون من الجامعة أن تمدهم بالقيم والمعلومات والمعارف والمهارات التي تؤهلهم لمواجهة المستقبل بما يحمل من تحديات وتطورات وتغييرات، أما أولياء أمورهم فهم يتطلعون إلى أن تقدم الجامعة تعليما أفضل لأبنائهم مع إتاحة فرص المشاركة لهم في تعليم أبنائهم، فيما يتطلع المجتمع إلى إعداد أفراد يكونوا فعالين ومنتجين ومؤثرين في مسيرة البناء والتنمية، اما سوق العمل فهو متغير ومع إدراك شرط الكفاءة والمؤهل، لا ينتظر من الجامعة ان تقدم له تخصصات لم يعد يحتاجها( ).

ان العملية التعليمية مطالبة اليوم بدراسة ليس فلسفة المجتمع والأفكار التي يحملها فحسب وانما ملاحظة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التي يشهدها المجتمع العراقي والعالمي، لان مخرجات الجامعة من خريجين أمامهم سوق عمل داخلي وخارجي، ومن ثم على الجامعة أن تمزج بين المنحى النفسي الذي يدعو إلى الاهتمام بحاجات الفرد وميوله واتجاهاته وبين المنحى النفعي الذي يدعو إلى التعليم من أجل الإعداد للحياة ومواجهة القضايا والمشكلات الاجتماعية، والإعداد لسوق العمل. وبدلا من التركيز على الإجراءات سيصار في هكذا حالة التركيز على الأهداف والمخرجات. فالتقويم ليس أداء للعقاب انما هو أداء لتصحيح في حالات الجامعات التي لا يرجى تطورها، وأداء للدفع بالتطور نحو الأمام في الجامعات المتقدمة.

-- المناهج وحاجات سوق العمل

المعروف ان المؤسسة الجامعية تعرف عمليات عدة داخلية، منها:

-التعليم والتعلم للطلبة: بمعنى تربية وتنشئة أجيال جديدة،

-البحث والتطوير: تطوير المعرفة،

-خدمة مجتمع: حل المعضلات المجتمعية،

-الاستشارة: بمعنى تقديم الاستشارات على طرفي المعادلة الدولة والمجتمع.

وفيما يتعلق بالعملية التعليمية، فانها ترتكز على برامج أكاديمية تعطى للطلبة المستفيدين بهدف تقديم واحد من مخرجات هذه المؤسسة. والبرنامج الأكاديمي له علاقة مع عناصر عدة وهي: الطالب، والمدرس، والمنهاج، وسوق العمل. وفيما يتعلق بالمنهاج، والذي يعد العنصر الأبرز في العملية التعليمية، فانه يتوجب على المؤسسة الجامعية مراعاة الآتي( ):

18-عبد اللطيف عبد الله العارفة وأحمد الله قران:معوقات تطبيق الجودة في التعليم، دراسة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر (الجودة في التعليم) والمنعقد في القصيم في المملكة العربية السعودية في الفترة الواقعة ما بين) -) ربيع الثاني عام هـ وكذلك، نخلة وهبة:جودة التربية من التأطير الفكري إلى التطبيق العملي، دراسة مقدمة للمؤتمر التربوي العشرين الذي نظمته وزارة التربية والتعليم في دولة البحرين في الفترة الواقعة ما بين - كانون الثاني

19-دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية المرجع السابق -

-ان يكون المنهج المعتمد في البرنامج الأكاديمي المتكامل ملائما لاحتياجات المجتمع، وملائما لسوق العمل، وملائما لمتطلبات التنمية المعرفية للطلبة،

--ان يكون هناك ارتباط بين المنهج المعتمد في البرامج الأكاديمية وبين متطلبات الترخيص المهني، حيث ان الطالب سيتحول بعد البرنامج الأكاديمي إلى سوق العمل ويفترض به ان يكون قادرا على أداء وممارسة المهنة التي تخصص بها،

--ينبغي ان يكون المنهج المعتمد في البرنامج الأكاديمي (المقررات وعدد الوحدات) ملائما لمتطلبات منح الدرجة العلمية، سواء كانت شهادة جامعية أولية أو درجة الماجستير أو شهادة الدكتوراه.

ان جودة التعليم لا يتوقف على الطالب وحاجات سوق العمل، انما يعتمد كذلك على ج المناهج التي تعد الطالب للحياة العملية. وعلى مستوى جودة المناهج في حل المشكلات والتعاطي مع حاجات سوق العمل في ضوء المعايير العالمية فانه ينبغي توخي تحقيق الآتي[٢٠]:

:-اكتساب الطالب المستفيد معارف ومهارات أساسية، تعينه لمتابعة حياته العملية، ولمتابعة دراسته المستقبلية

-اكتساب معرفة ضرورية لفهم أنظمة معرفية أخرى مثل العلوم والتكنولوجيا-

--تنمية التفكير المنطقي وأمثلتها: اكتساب القدرة على التفكير الاستقرائي، والتعميم، وملاحظة الأنماط، اكتساب القدرة على التفكير الاستنتاج اكتساب القدرة على استعمال أساليب التحليل المختلفة اكتساب الدقة في التفكير.

.-تنمية القدرة على حل المشكلات- وأمثلتها: اكتساب أسلوب معالجة المشكلات بصورة عامة، بما في ذلك أسلوب التجريب، والملاحظة العملية، وعمل التخمينات أو الفرضيات تنمية القدرة على حل المشاكل، والمشكلات غير الروتينية اكتساب مهارة التقدير، واكتساب الحيادية والموضوعية في تقدير الأحكام، واكتساب إستراتيجيات متنوعة لحل المشكلات تنمية التفكير الإبداعي، من خلال أنشطة غير مألوفة، وصياغة مشكلات من أوضاع واقعية، والتعبير عنها ان أمكن بنماذج رياضية.

.-تنمية قيم واتجاهات إيجابية- وأمثلتها: اكتساب الثقة بالنفس، وتطوير اتجاهات إيجابية تذوق القضايا الجمالية في العلم، مثل الاستدلال اكتساب قيم واتجاهات إيجابية مثل استقلالية التفكير، وعدم التسرع، والمثابرة، والمبادرة للبحث وتثمين الإجابة الصحيحة وتحقيق الذات تثمين دور العلم في التقدم العملي، والتطور الاجتماعي، واتخاذ القرارات في الحياة.

ولكن، من خلال الملاحظة، وهي احد أساليب البحث المعتمدة، ان هناك ضعف عام لمهارات التحليل ليس لطلبة مرحلة البكالوريوس فحسب، بل لطلبة الدراسات العليا في هذا المجال. والتحليل يتطلب امتلاك القائم عليه لإمكانية ملاحظة كافة المتغيرات المؤثرة في ظاهرة ما، وقياس مدى تأثيرها، لكل متغير على انفراد. وبدلا من تعليم مهارة التحليل يجري التركيز على التلقين والمستلات الجاهزة

20-للتفصيل انظر مثلا، مصطفى السايح محمد: الجودة -جودة التعليم – إدارة الجودة الشاملة [رؤية حول المفهوم والأهمية]

:www.sea.edu.eg/9.doc

باعتبارها وسيلة للدفع بالضرر عن التماس العلم وبالتالي المواجهة مع الواقع بضغوطاته. ثم لنأت إلى مرحلة الماجستير، فكم رسالة أنجزت وجرى تقديم المعضلة على هدف الرسالة؟

لقد وضعت معايير عالمية التي تربط المدى الذي يمكن فيه للمنهاج أن ينمي قدرة الطالب على تحديد مشكلاته وحلها، والحساسية للمشكلات المرتبطة بالتخصص المهني المعين وذات التأثيرات الاجتماعية التي تجابه المتخصص، والفهم وحسن التقدير لخصائص المهنة وممارستها، والمقدرة على الاحتفاظ بالمهارة المهنية والتفوق في مجال التخصص من خلال التعليم المستمر مدى الحياة. ويتم تحقيق هذه الأغراض من خلال التدريبات والعمل الذي يتضمنه المقرر الدراسي. وهنا لدينا خمسة مجالات، يمكن ان تكون الخطوط الرئيسة لمعايير التعلم:

:-الجامعة الفعالة الصديقة للمتعلم: اعتبار أن الجامعة وحدة متكاملة لتحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية لتحقيق الأهداف المنشودة

--الموارد البشرية: تحديد معايير شاملة لأداء كل من يشارك في العملية التعليمية داخل الجامعة

--الإدارة المتميزة: الاهتمام بالمستويات المختلفة للإدارة الجامعية بدءا برؤساء الأقسام ومرورا بعمداء الكليات وانتهاء برؤساء الجامعات

--المشاركة المجتمعية: الاهتمام بتحديد مستويات معيارية للمشاركة بين الجامعة والمجتمع؛ وتناول إسهام الجامعة في المجتمع ودعم المجتمع للجامعة

هـ-المنهج الدراسي ونواتج التعلم: حيث يتناول المتعلم وما يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم عبر المنهاج بجميع عناصره.

إن معايير الجودة هي خطوط مرشدة لجودة المحتوى التعليمي، فهي تساعد الحصول على توقعات عالية الجودة للمخرجات التعليمية من خلال ذلك المحتوى، وذلك بوضع أهداف معرفية يمكن أن تصل إلى الطالب في مراحل معينة، وتكون هي السبيل إلى جودة التعليم الجامعي، كما أنها يمكن أن تقدم الأساس لبناء المنهج، لأنها ناهيك عن اعتبارها أدوات مرشدة للمدرس في جمع المادة التعليمية الخام وتصميم المنهج والارتقاء بجودة العملية التعليمية، تتخذ كدليل عمل للمدرس والقيادات الجامعية في تحسين العملية التعليمية داخل الجامعة.

-- إدارة الجودة وإدارة التعليم العالي

مما لا غبار عليه هو أهمية التعليم العالي سواء كان التدريس أو البحث العلمي أو الاستشارة، في تنظيم المعرفة الإنسانية. وهنا نتساءل: ما المسائل التي يتعامل معها التعليم العالي؟ وكيف يدار؟ وكيف تضمن جودته، بحيث يبقى عنصرا فاعلا؟

ان الصياغات المنهجية التي يمكن الوصول إليها فيما يتعلق بالمسائل التي يتعامل معها التعليم العالي، هي الآتي:

:-تطوير المهارات والقدرات، وأبرزها: مهارة التفكير، ومهارة التعاطي مع المشكلات، ومهارة إدراك وتوليد البدائل...

-خدمة المجتمع، سواء تعلقت بالبحث العلمي، أو بإعادة توجيه التخصصات والمناهج التي تدرس لتلبية حاجات سوق العمل، أو بالأفكار والأطروحات الحضارية،

--البحث في المعوقات المجتمعية واكتشاف الحلول/ حلول التي تتعامل مع (الوقت/ الجهد/ المال) وأبرزها: تكنولوجيا المعلومات، الحكومة الالكترونية... ومضاعفة أو توليد المعرفة، وهذا الأمر يتعلق بـ: الوراثة،الاستنساخ، بحوث الخلايا...

واستنادا لما سبق فان الغاية من العملية التعليمية ليس مجرد حفظ المعلومات واجترارها فحسب، لأن تكنولوجيا المعلومات كفيلة بتوفير ذلك، وانما تدور حول مهارات المعرفة العلمية في طرائق الدراسة والبحث والفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير، ويعني ذلك التوظيف للعمليات العقلية من التصنيف، والتبويب والتحليل والمقارنة، والتجريب، والتأمل والنقد... واكتساح روح المغامرة واحتمال التجربة والخطأ، وحل المشكلات وتصميم البدائل، وانتهاءا بإبداع أشكال وصور جديدة مغايرة للصور القائمة أو التنبؤ بنتائج متوقعة تحسبا للمجهول، واستخراج قوانين جديدة، أو تقنيات علمية جديدة(21). بمعنى إيجاد رابط بين التعليم والمعرفة الإنسانية. وهذا ما سيدفعنا إلى التماس مع موضوعات عدة، لعل من أهمها موضوعان: الأول: إدارة التعليم العالي: التخطيط والتنظيم والتوجيه، على مستوى الجامعات والكليات والأقسام، والثاني:الجودة في المنتج (الطالب والبحث والاستشارة)

إدارة موارد التعليم العالي: التخطيط والتنظيم **والتوجيه:** وهذا يتطلب تحليل ثلاثة مواضيع فرعية: الإدارات المشرفة أو التي تقود عملية التعليم من حيث معايير اختيارها/ تفهمها للعملية التعليمية ككل... السياسات المتبعة في التعليم العالي (إدارة الموارد المتاحة، تحديد الأولويات في خطط التعليم العالي)، اذ إن عنصر الإدارة يتعلق بقدرات التخطيط، التنظيم، التوجيه. التعامل مع مخرجات التعليم العالي. والتخطيط يستدعي الأخذ بنظر الاعتبار ثلاثة أنشطة رئيسة، مكملة لبعضها البعض: الأول،الحاجات المجتمعية وأولوياتها، الثاني، توفير الإمكانات المؤهلة للتعليم، والقابلة للاستخدام والعمل البشرية منها، والإدارية، والمادية، والثالث، توفير المعلومات اللازمة. وهنا يقع على القيادات الجامعية مسئولية التخطيط وإدارة كل موارد التعليم المتاحة: المدرس، المناهج، الطالب، سوق العمل، الموارد المالية،... فهذا يساعد المؤسسات التعليمية الجامعية على دخول سوق المنافسة، الدولية وليست المحلية فحسب. فالطالب كما يتوقع مستقبلا سوف يتجه إلى اختيار الجامعة التي تضمن له مستوى تعليمي (من حيث المهارات والسمعة) عال، يساعده على دخول سوق العمل. والملاحظ على جامعاتنا مع الأسف ان هناك هدر عام في موارد العملية التعليمية( ):

:-فهناك هدر في سنوات التعليم للطلبة، بحيث يتخرج الطلبة وتحديدا في العلوم السلوكية وهم غير مؤهلين علميا،

--هناك هدر عام في وقت أعضاء هيئة التدريس، الذين يجبرون على الحضور من غير مسبب مقنع أو تهيئة لأجواء مناسبة،

21-حامد عمار :نحو تعليم المستقبل مجلة العربي (الكويت) (/) كانون الثاني) -

22-انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: المؤسسات الأبحاث السياسية في الجامعات العراقية والبحث العلمي مجلة المستقبل مركز العراق للأبحاث عدد آذار

-غابت الروح الأكاديمية وحلت محلها البيروقراطية الجامدة، والمجاملات الشخصية في التكليف وفي توزيع الامتيازات،...

وأسباب كل ذلك، هو في انعدام الكفاية العلمية، ووجود الدخلاء على العملية التعليمية المتقصدين للدخل أكثر منه للعلم، وانعدام الرقابة، بفعل تفشي المحسوبية والمحاصصة في التعيينات، وتشكيل بعض أعضاء هيئة التدريس لمجموعات مصالح انتهازية تستأثر بالامتيازات لصالحها، بغض النظر عن النتائج الكلية والنهائية والتي انتهت إلى وضع الكفاءات في جزر معزولة أو منعزلة.

اما الموضوع الثاني فهو **ضمان الجودة في الإنتاجية**، وهذا الأمر متعلق بثلاث قضايا مترابطة: على صعيد جدوى الاستثمار في حقول التعليم وهي مجالات بعيدة المدى، وجدوى تطوير المهارات البشرية في الخيارات والبدائل وحل المشكلات المجتمعية،... والقيمة الفعلية للمنهاج سواء كان كمواد كلية أو كمواد منفردة أو كمفردات جزئية. وهنا يبرز لدينا معضلة فرعية، فلقد قامت اغلب الجامعات والكليات بإنشاء وحدات خاصة لتقييم الأداء الجامعي، الا انه استخدم ليس لمعالجة السلبيات، بقدر ما استخدم كوسيلة للثواب والعقاب. كما أنشأت وحدات لتقييم الجودة، وانتهت إلى ذات سابقتها، حيث اعتبرت وسيلة تبرر بتقاريرها وآراءها ان الجامعة جيدة. فلا احد يريد الاعتراف بالخلل، وهو تولي غير الكفء لمسئولية غير قادر على إدارتها بنزاهة، ووجود مجال للعلاقات الشخصية ان تلعب دورها في تقرير التعليم، وسيطرة الدعائية ولغة الأرقام الفضفاضة، وعدم وجود فسحة للحريات الأكاديمية: فالمدرس يخشى على نفسه وراتبه من الطالب ومن إدارة كليته وإدارة جامعته ومن مجتمعه، يخشى ان يتقاطع رأيه أو ان يطرح رأي لا يوافق هذه المستويات الأربع.

ان اغلب الباحثين والمقيمين انتهوا إلى وجود أربعة شروط للقيام بالاعتمادية، وبيان جودة الخدمات الجامعية، وهذه الشروط هي( ):

:-توافر رسالة للمؤسسة الجامعية يليق بمستواها كمؤسسة تعليم عالي، وأن تكون لديها أهداف تعليمية أو بحثية تتفق مع رسالتها

--امتلاك المصادر والموارد المناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية أو البحثية

--توافر نظام معلومات وتوثيق يبين أن المؤسسة تحقق أهدافها

--بيان مقدرتها على أنها ستستمر في تحقيق رسالتها وأهدافها.

هل الجامعات العراقية اليوم قادرة على تحقيق تلك الشروط للقيام بالاعتمادية، أو بيان مدى جودتها بالقياس إلى الجامعات العالمية؟

-الواقع الراهن للتعليم العالي

لقد عرف المجتمع العراقي خلال العقود السابقة تحولات بنيوية، تباين تأثيرها حدة وعمقا، طالت أسس ومقومات ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عامة. ولم يكن التعليم بعيدا عن هذه التحولات، الا ان ما يهمنا ان التعليم اليوم بات يواجه بمعضلات عدة، تدور حول الجوانب المالية

23-انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: المؤسسات الأبحاث السياسية في الجامعات العراقية والبحث العلمي مرجع سابق

والسياسية والإدارية والمناهج والتدريسي ذاته. وواحدة من اكبر التحديات التي تواجه التدريسي هي تلك المتعلقة بالحريات الأكاديمية الممنوحة أو التي يستشعر بها التدريسي وتحديدا في العلوم السلوكية. وما يمكن قوله هنا، هو ان الحرية الأكاديمية سواء في علاقة التدريسي بالمادة والمنهج المكلف به، أو بالطالب (الذي أصبح قوة بفعل التحزب المجتمعي الذي فرضته العملية السياسية)، أو بالمؤسسة التي يعمل بها، أو بالمجتمع الذي يعيش فيه، فكل هذه المستويات سلبية لا تعطي للتدريسي ولا للعملية التعليمية انطلاقة للإبداع( ).

ولا يعاني التعليم الجامعي في العراق من معضلة الافتقار إلى الحرية الأكاديمية، والتي تعززت بفعل إسناد الأمر لغير أهله في القيادات الجامعية، انما برزت معضلات مادية وسياسية واقتصادية فرضت نفسها على العملية التعليمية وعلى أداء الجامعات، وهذه المعضلات يمكن إجمالها بالآتي( ):

:-- الإشكاليات المادية والسياسية والإدارية التي يتعامل معها التدريسي

وهي إشكاليات تتعلق بالموارد والإدارة واستجابات المجتمع لنوع ومخرجات التعليم. ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى الآتي( ):

:-المشاكل المتعلقة بالتعليم في العلوم السلوكية: وابرز مظاهرها هي: إشكالية التفكير، والجدوى فيما يجري تعليمه والجدوى فيما يكتب وينشر، وإشكالية قياس الأداء أو الأثر، فلا يزال مستوى القدرة على إدخال التحليل الرياضي في القياس ضعيفا في المؤسسات الجامعية العراقية المعنية بالعلوم السلوكية. والأخطر منه ان الدولة والقوى السياسية ذاتها لا تحترم هذه العلوم، فالتكليف لا يخضع للاختصاص ولا يراعيه. والنتائج يجري تجاوزها في الغالب، طالما ان المسألة نسبية.

ويلحظ، بشكل عام، ان ابرز المعضلات التي تواجه تعليم العلوم السلوكية في الجامعات العراقية، والتي لا تزال قائمة، هي المتعلقة بمسالتين:

-المشكلات المتعلقة بعدم وجود سياسة تعليمية واضحة في التعليم العالي، حيث عدم قدرة مؤسسات التعليم على تكييف مناهجها ومحتويات التعليم فيها بما يتوافق واحتياجات سوق العمل،

-المشكلات الخاصة المتعلقة بالباحثين وبمناهج البحث العلمي، حيث عدم توافر الشروط الملائمة للبحث، العلمية، أو المادية، أو على صعيد الحرية الأكاديمية.

.-فقدان الفكر المهني في حياة القوى السياسية المختلفة: ومظاهر هذه المشكلة يمكن تلمسها من خلال: التعرض لحياة التدريسيين، والتخوف من طرح الرأي أو حتى من تقديم النصح والاستشارة الصائبة، فضلا عن عدم احترام القوى السياسية للتنظير الأكاديمي. ويرافق كل ذلك إشكالية نظرة المجتمع للمدرس والتي باتت نظرة سلبية كون مخرجات التعليم التي يتعامل معها المجتمع باتت في العموم فيها رداءة واضحة. إن القدرة على التعبير والبحث بحرية، وهي في الغالب تخص العلوم السلوكية، شبه معدومة، واذا ما توافرت في المجالات غير الحساسة

24- خضر عباس عطوان و م علي سلمان الصايل: التعليم العالي في العراق مرجع سابق

25-نظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: مؤسسات الأبحاث السياسية مرجع سابق وكذلك، د خضر عباس عطوان: تدريس العلوم السياسية في العراق: نظرة نقدية بين العلم والمهنة والواقع المعاش مؤتمر كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد (حاضر ومستقبل تدريس العلوم السياسية في العراق) ( )

26-انظر، د خضر عباس عطوان: التحزب والمهنية يحكمان التعليم في العراق صحيفة الزمان العدد - التاريخ

/ ///

فالكلمات مقننة، وسبب ذلك ان الظرف الأمني والسياسي غير المستقر في العراق، والذي تفاقم بعد إحداث التغيير السياسي في نيسان ، وبات هذا الظرف يحمل التعليم الأعباء السياسية، والاعتقادات الدينية والأفكار الاجتماعية بشكل مضخم، على نحو فرغت العلوم السلوكية من محتواها؛ وتحديدا تحت طائل تحزب اغلب القيادات الجامعية وابتعاد التعليم عن المهنية الأكاديمية في تسيير عمله.

.-**الإشكاليات القانونية والإدارية:**وابرز المظاهر هنا هي الآتي: الترقية العلمية والترقية الوظيفية، توافر الإمكانات المالية والمادية، والتخصص. إن الغاية من إنشاء الأقسام العلمية هو إنشاء وحدات مختصة لتطوير المعرفة والمساهمة في حل مشكلات مجتمعية. الا أنها قد عانت من الافتقار إلى الصلاحيات والإمكانات المتاحة لتسهيل قدرة الأقسام على ممارسة استقلالها، وهذا ما يلاحظ في:

-عدم توافر استقلال أكاديمي ملائم، بمعنى عدم توافر صلاحيات اختيار النظام والبرنامج، والمناهج والتدريسيين، وما يتفرع عن ذلك من عدم توافر حرية على ما يقال أو ينشر أو يعبر عنه من آراء أكاديمية. فكل ذلك خاضع لضغوط عدم توافر ضمانات كافية للتدريسي من التهديد بالفصل أو الطرد أو العقوبة. أو حتى الاعتقال أو القتل، من قبل البعض.

-وكذلك، عدم توافر استقلال إداري ملائم، ومعناه حرية الأقسام في اتخاذ القرارات الداخلة في نطاقها، وفي تصريف شؤونها. وفي وضع الأنظمة واللوائح والهياكل التنظيمية التي تنظم بها عملها، الا إن ما يلاحظ أن هناك مشاكل سابقة على ذلك الا وهي اختيار القيادات الإدارية للأقسام من بين أناس ليس لهم اهتمام كاف، بل جاء الأمر وفقا لاعتبارات الترضية الضيقة، أو وفقا للتغالب والتكالب بحثا عن المنافع التي يوفرها المنصب من الباطن (الفساد العلمي)، أو سدا لوجاهة مفقودة.

وكان من ابرز المخرجات للمشاكل أعلاه، والتي ضربت جودة التعليم الجامعي في العراق بالصميم، هو الآتي:

-أصبح التعليم الجامعي، وفي العلوم السلوكية تحديدا مجرد ديكورات تتباهى المؤسسات الرسمية بوجودها،

-أصبحت الأقسام عبارة عن جزر مستقلة بعضها عن البعض الآخر، كلا منها خاضع لمحاصصة منافع أو لمحاصصة فئوية،..

-عدم اهتمام جدي بتطوير التعليم، وتحديدا العلوم السلوكية،

-يوجد عجز في تغطية الخدمات الإدارية، نتيجة الاتجاه نحو فرض الأمية على القوى البشرية (حيث لا يتواءم توزيع القوى البشرية مع الاختصاص الذي أنفقت عليه الدولة)، وأحيانا يجري توزيع القوى البشرية وفقا للترضيات على نحو يسيء لها،

-عدم المنطقية في توزيع أعباء التعليم (تعليم، إشراف، مناقشات، ترشيحات لدورات تطويرية،...) بين أعضاء هيئة التدريس، فالبعض يستأثر بكل ما من شانه ان يدر مغنما بغض النظر عن الفائدة العلمية في عمله والتي يقيسها مخرج التعليم الرديء خلال المراحل السابقة،

-عدم وجود تخطيط، سواء لنوع الأقسام والتخصصات، أو للحاجة المجتمعية ولسوق العمل الفعلي لحملة الشهادات ضمن المديات القصير والمتوسط والبعيد، فالعمل اقرب للعشوائي منه إلى التخطيط، وهو قائم على ملئ الفراغات والقدرة الاستيعابية والتقليد،

–أدت السياسات العلمية إلى جعل الشهادات العليا، وفي العلوم السلوكية تحديدا، مجرد محطات للحصول على الألقاب العلمية أو المرتبات، أو وظيفة أفضل في مؤسسات الدولة الأخرى، وبالتالي عدم الجدية في التعامل معها.

-- **إشكاليات تتعلق بالتدريسي نفسه**

وابرز مظاهر هذه المشكلة هي الآتي:

:–اقتصادية، ونظرا لكون الحكومة لم تلتفت إلى وضع حد أدنى للفقر ولمتطلبات المعيشة عند وضع الأجور، فبات اغلب التدريسيين منشغل اغلب الوقت بمسائل تهيئة مستلزمات الحد الأدنى من العيش الكريم. وللخلل السابق، فلا زالت نظرة اغلب التدريسيين إلى وظائفهم نظرة سطحية تتعلق باعتبار الشهادة مصدر الوظيفة وكسب المال وليس حافزا للعمل. ويترابط مع أعلاه مشكلة القدرة على التكيف مع القصور في الخدمات التي تقدمها الحكومة، وأهمها قصور متطلبات الحياة اليومية (توافر الخدمات من كهرباء، ماء، امن، أسواق، خدمات صحية...)، والتي تجعل الحياة على التدريسي صعبة ومكلفة، ولا يستطيع تنسيق وقته العلمي بسببها.

.–سياسية، فالتدريسي كائن اجتماعي يعيش وسط بيئة سياسية، ويتأثر بها قبل غيره، كونه متعلم. وهذا يفرض عليه التعايش مع أزمة الولاءات الحزبية، والطائفية، والقومية، وسيادة التوجهات السياسية، والركض وراء المغريات مثل التحزب، وبالتالي تفقد الحرية الأكاديمية لمضمونها،

––شخصية، وأهمها: النظر للشهادة باعتبارها مصدر الوظيفة، وفقدان العمل والالتزام لجدواهما، ووجود ضعف عام في مجال القدرة على التحليل والاستنتاج بين أجيال المدرسين الجدد، وهذا الأمر ناجم عن هشاشة النظام التعليمي في الكليات المعتمد على التلقين وليس التحليل، ودراسة جوانب نظرية فحسب وليس تطبيقية، فهو خلل تراكمي. وإجمالا يمكن ملاحظة القصور في السياسات التعليمية من خلال قياس المستوى العام لطلبة الصفوف المنتهية، وقياس المستوى العام لطلبة الدراسات العليا،... وجاء هذا الأمر تراكميا تحت طائل أسباب أهمها: عدم ايلاء المسئولين الاهتمام، لعدم الرغبة بالاطلاع، أو عدم القدرة على تطوير التعليم العالي، وهناك اتجاه متزايد من القائمين على العلوم السلوكية تحديدا، تحت طائل السبب أعلاه، إلى كون اختصاصهم لا يعدوا كونه وسيلة للاسترزاق. وأخيرا، اتجاه التدريسيين وتحديدا القيادات المعنية بالأقسام والكليات والجامعات إلى تكوين مجتمعات منغلقة على ذاتها، يتواطأ أفراد كل منها فيما بينهم لتحقيق مصالح كل منها واجتناب المساءلة.

ونخلص مما تقدم، ان التعليم والجامعة قد فقدا مصداقيتهما، وحظوتهما اللتين كانتا لهما في المجتمع سابقا، ونقصد بذلك وجود أزمة قيمية فعلية عندما يتعلق الأمر بالعلوم السلوكية. وفقدان الاهتمام، سواء عند الطلبة مرجعه أسباب عدة، أهمها( ):

–غياب واضح للمعايير الموضوعية والعقلانية والكفاءة في تسيير العملية التعليمية (مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها))

–التركيز القوي على عوامل أخرى مثل المال والمحاباة في التعامل مع العملية التعليمية،

27–العياش عنصر:أزمة أم غياب علم الاجتماع (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) :)

-هناك ضعف عام في مستويات أعضاء هيئة التدريس، ضاعف من أثره عزل أو انعزال الكفاءات تحت تأثير الواقع السياسي الذي يعيشه المجتمع والتعليم،

-والذي ضاعف من اثر الأسباب في أعلاه هو ضحالة عامة في فكر وسلوكيات بعض القيادات الجامعية، حيث جعلوا التعليم عبارة عن عملية إدارية،

-ولقد أدى تراكم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى اعتماد اغلب أعضاء هيئة التدريس لأساليب تعليم تقليدية قائمة على السرد والتلقين ورفض الحوار، وبالتالي تكوين إنسان مشوه وفقير في فكره وسلوكه.

-نحو إستراتيجية تعليمية لإدارة الجودة الشاملة

مما تقدم نصل إلى نتيجة ان الجامعات في العراق تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية، اغلبها تراكمية علاوة على تحديات العولمة وما يصاحبها من تطور متسارع في تقانات المعلومات وتقانات الاتصالا التي أحدثت تأثيرا كبيرا في سياقات وآليات العمل الجامعي وأنماطه المختلفة، سو). في الدراسات الأولية، أو الدراسات العليا، الماجستير والدكتوراه، وأوجدت أسواقا جديدة وغيرت من الأسواق القديمة، وبالتالي باتت تفرض على الجامعات إعادة النظر بمخرجاتها ان كانت تريد البقاء في ساحة المنافسة( ). وهذا الأمر بات يفرض علينا النظر إلى منظومة التعليم الجامعية بمنظار فاحص ودقيق، كونها تشكل عنصرا أساسيا من عناصر نهضة البلد وتقدمه، وعاملا من عوامل الرقي لما تقوم به من دور فعال ومؤثر في تطور الحياة الثقافية الشاملة للبلد بأبعادها المختلفة. فضلا عن دورها الأساسي في إنتاج المعرفة المتخصصة، والسعي نحو تطوير وتعميق هذه المعرفة، التي يفترض منها التطوير في كافة مناحي الحياة للمجتمع( ).

وبما اننا نعيش في عالم يتسم بالثورة المعلوماتية، والتحول نحو مجتمع المعرفة. لابد للجامعات العراقية ان تعمل وفق إستراتيجية واضحة المعالم، للمساهمة في بناء مجتمع معرفي، لما تتوفر فيها من مقومات النهوض بالمجتمع علميا وفكريا وفي الجوانب المختلفة للحياة( ). ولما كانت الجامعة كنظام لها مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها، لابد من التساؤل: هل ان نظام التعليم الجامعي الحالي يستخدم إستراتيجية واضحة المعالم لإدارة الجودة الشاملة، بدأ بمدخلاتها ومرورا بعملياتها وانتهاء بمخرجاتها؟ فإذا كان الأمر كذلك في جامعاتنا، فلماذا لا نزال نجتر المناهج القديمة وعدم القدرة على إحداث تغييرات جذرية في المناهج على مختلف الصعد ثم لماذا لم نستطيع تكوين الكادر المؤهل ذات خصائص معرفية ومهارية وسلوكية تجعل منه عنصرا يتميز بالقدرة على الإبداع في مجال تخصصه؟ ولماذا لا يزال نظام إدارة المؤسسة الجامعية يدار بأسلوب الفرد، وعدم إشراك المجموع

28— خضر عباس عطوان: التعليم والدراسات المستقبلية صحيفة الزمان العدد -التاريخ /// /

29— جلال النعيمي:نحو إستراتيجية لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية الأكاديمية العربية في الدنمارك http://www.ao-academy.org/faculty_politics.html

30— خضر عباس عطوان: مشهد سياسي يلقي ظلاله علي التعليم العالي صحيفة الزمان العدد -التاريخ /// /

ببرامج الجودة والاستماع إلى آرائهم كونهم يشكلا جزأً مهما من مدخلات النظام ثم هل استطاعت الجامعات العراقية من تغيير طريقة التدريس من أسلوب التلقين إلى أسلوب الاعتماد على الذات وتنمية القدر المهار للطالب ومساعدته وتوجيهه بشكل ينمي لديه المهارة الذاتية في البحث ومواصلة التطور الحاصل في مجال تخصصه، وجعله محور العملية التعليمية بدلا من ان يكون الأستاذ هو المحور؟ واين مخرجات التعليم العالي من الواقع العراق؟

وتأسيسا على ما أوردناه وبشكل مختصر، تأتي ضرورة وأهمية إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة( ) من خلال إتباع آليات عدة، والعمل على تطبيقها بالشكل الذي يضمن مشاركة جميع العملية التعليمية في جامعاتنا. والآليات التي يمكن التعاطي معها تشمل المستويات الآتية( ):

:-**<u>على مستوى الوزارة</u>:** ان تعطي للجامعة فسحة استقلال مناسبة عندما تكون البيئة ملائمة لذلك. بمعنى انحسار موجة تسييس الجامعات (المدرس/ الطالب/ المنهج)، أو بالأحرى الضغوط التي تتعرض لها الجامعات للدخول في اللعبة السياسية،

)-**<u>على مستوى الجامعات</u>:** تطبيق جدي لنظام إدارة الجودة الشاملة- من اجل النهوض بمستويات الأداء بشكل فاعل وكفؤ والعمل على تحسينها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجامعة وتحقيق أهدافها. فمن شان ذلك تحقيق جودة للجامعة، حيث سيجري تتبع مدخلات النظام الجامعي المتمثلة، بالطالب، المنهج، الأستاذ مستلزمات العملية التعليمية، المستلزمات المادية، متطلبات سوق العمل، الخ. ثم تأتي العمليات وما تتضمنه من سياسات وبرامج ومحاضرات واختبارات وأبحاث وتأليف ونشر ومؤتمرات وندوات، كل هذا يقود إلى مخرجات جامعية تتمثل بالكادر الخريج المؤمل ان يكون مؤهلا علميا وفكريا وموائما لاحتياجات السوق والمجتمع.

.-**وعلى صعيد الكلية:** تقع المسئولية الأعظم بوصفها إحدى أكثر الجهات الرقابية على إساءة استعمال الصلاحيات من قبل القيادات الدنيا فيها (أي الأقسام). وعليها ان تضع معايير تقويمية للعملية التعليمية تشمل المدخلات الرئيسة للعملية منها على سبيل الذكر لا الحصر، المقررات التعليمية من حيث الشمولية في تغطية الموضوعات الرئيسة، ومدى تناسبها مع حاجات تطوير قدرات لطلبة: ومدى ارتباط المقررات بالواقع العملي للبيئة التي تتواجد فيها الجامعة. ناهيك عن مدى شمول المقرر المعارف الأساسية، وتلبيته لمطلب إعداد الطالب المستفيد لسوق العمل (بوصفه البيئة النهائية له). ثم ان هناك مسألة في غاية الأهمية يجب التركيز عليها في ظل التطورات الحالية لعصر العولمة ألا وهي إمكانية الكلية في إعداد وتهيئة الطلبة لعصر العولمة من خلال برامج لغوية لتعلم لغات أساسية عالمية على الأقل اللغة الإنكليزية، أو لغة واحدة من اللغات العالمية الأساسية.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

31-قارن مع، صالحي صالح وزوالي موسى: دور الجامعة والبحث العلمي في تنمية بلدان المغرب العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) -)

32— خضر عباس عطوان: تدريس العلوم السياسية في العراق: نظرة نقدية بين العلم والمهنة والواقع المعاش مرجع سابق وكذلك، أ خضر عباس عطوان و م علي سلمان الصايل: التعليم العالي في العراق مرجع سابق

ونظرا للمعضلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في العراق، وابتعاده عن الجودة التي يتطلبها أي تعليم سوي في العالم، فمن غير المنتظر ان يؤدي التعليم (مخرجاته) أي دور ايجابي منشود في خدمة المجتمع العراقي ان بقي على حاله، بل قد يثير أو يساعد على إثارة معضلات جديدة نظرا لارتباطه بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية سلبية. وهذا ما يدعو إلى وقفة جدية من اجل إحداث تغيير في النظام التعليمي ككل.

ولقد توصل البحث إلى المقترحات الآتية:

:-ضرورة تشكيل لجنة وزارية ولجنة برلمانية للإشراف على مهمة تطوير جودة التعليم وفقا للمعايير العالمية، باعتبار ذلك هدفا وطنيا،

:-إنشاء مركز أكاديمي متخصص يكون حلقة وصل بين البرلمان والوزارة والجامعات وبين أسواق العمل المختلفة التي تتقبل مخرجات التعليم المادية والفكرية، يعمل على صياغة مسودات التشريعات والقوانين والأنظمة، وتقديم استشارات للجامعات، والتأهيل الأكاديمي، ورصد تطبيق معايير الجودة، ورؤية متطلبات السوق،... بدلا من ترك كل جامعة لتقول أنها تطبق معايير الجودة بكل ما يحمله ذلك من احتمالات إعطاء رأي خاطئ أو تزييف للواقع،

-الفصل بين الجامعات علميا بمعنى استقلالية الجامعات، فاليوم لا يوجد سوى نمطين من الجامعات: أهلية تتوخى الربح المادي، وحكومية كلها تحمل نفس التوجهات أو مقاربة، فهي جامعات وزارة، في حين الحكمة هي في وجود وزارة للجامعات بقصد التنسيق وتعزيز التعاون. وان تحدد الجامعات رسالتها بشكل صريح.

وبقصد وضع اللبنات الأساسية لاستقلال الجامعة، مثلا، يمكن للجامعات العراقية ان تطور نظاما يمكنها من التفاعل والتواصل مع الأساتذة المغتربين، والأساتذة الذين أجبرتهم متطلبات واشتراطات العمل الإداري على التقاعد. مثلا وضع مقعد استشاري في مجالس الجامعة والكليات لأولئك الأساتذة الأجلاء، ووضع الضوابط حتى لا تتحول المسألة إلى مجرد ديكور أو يساء استغلالها على غرار تجارب سابقة. والاهم من كل ذلك ان تطور الجامعة نظام لقبول الطلبة يركز على الرغبة والمعدل، وعدم ترك الأمر بيد وزارة التعليم العالي وفقا لآلية القبول المركزي. يتبع ذلك ان تتدارك الجامعات مسألة التوسع غير المدروس وغير الاقتصادي في الأقسام، وان يكون توسعها في فتح الأقسام مبنيا على حاجات فعلية لسوق العمل ولفلسفة الجامعة ورسالتها.

.-تغيير طريقة إدارة العملية التعليمية والجامعات. فاليوم يوكل الأمر إلى غير أهله، في أحيان، من مكافئة وشكر وامتيازات، فكلها تخضع للعلاقات الشخصية والمجاملات،... وليس وفقا للاعتبار العلمي،... وهنا من الضروري فتح باب للرقابة على قضايا الفساد العلمي، ومدى انحراف الإدارة الجامعية في مكافئة عمليات التخريب العلمي،

-ان تكون طريقة إدارة الجامعات من أعلى الهرم الجامعي إلى أدناه وفقا للاقدمية، فالأقدم يتولى رئاسة الجامعة، والأقدم يتولى عمادة الكلية، والأقدم يتولى إدارة القسم، حتى تنتهي ظاهرة التغالب والتكالب والتحزب بين أعضاء هيئة التدريس للاستئثار بالمنصب وإساءة استغلاله إلى الضد من المهنية الأكاديمية،

-تنويع وتوسيع الشراكة والتوأمة العلمية بين الجامعات العراقية والعربية والأجنبية، فهذا من شأنه فتح آفاق رحبة أمام الجامعات العراقية،

-فتح أبواب مخرجات العملية التعليمية كافة، وليس البقاء فقط عند حدود التعليم، ومنها مثلا: التوسع في مجالات النشر، ودعم البحث والتطوير، واعتماد الاستشارة الأكاديمية في القرارات الحكومية، وتشجيع اعتماد الاستشارة الأكاديمية في قرارات القطاع الخاص، ودعم إنشاء وكالة أو مؤسسة للتدريب العملي (تكون اختيارية) للعمل بعد التخرج لمدة سنة واحدة أو أكثر في حقل الاختصاص من اجل كسب تجربة عملية. والاهم إجراء

مراجعة دورية (ولتكن على مستوى عينات عشوائية) لخريجي الجامعة واثبات مستوى قدرتهم على العمل، في حالة الرغبة، بحقل الاختصاص في أسواق العمل المختلفة. وليكن ذلك جزءا من برنامج متطلبات الجودة في الجامعات المختلفة. فالتعليم الجامعي الحكومي الحالي اذا ما طبقت المنافسة عليه نشك صراحة في قدرتها على البقاء.